

يوم لم يكن أي صوت يعلو على صوت الحزب الاشتراكي

الأشد خطراً



الكبلاء والعويل ونفخ الكبر وزيادة التطبيل والمبالغة في التهويل على أنغام بعض القضايا هي أدوار ومشاهد مختلفة لجهات عدة وإن كانت بعضها خفية لكنها صارت واضحة ومتكشفة والهدف والعراقيل للحكومة والقيادة السياسية، عبر الاستغلال السيئ للأحداث وتوظيفها بما يليبي طموحات حاقدة على الوطن والثورة والوحدة.

سكنون مخططين إذا أنكرنا أن هناك وضعاً اقتصادياً ومستوى معيشياً يحتاج إلى معالجات استراتيجية وواقعية تحد من استمرارية تربيته، ولن نغفرك أن هناك كثيراً من القضايا بحاجة إلى وقفة جادة وحلول سليمة وأبواب صادقة ومخلصة.

ولكننا سكنون مخططين أكثر إذا أردنا تنفيذ هذه السياسات والمعالجات دون النظر إلى جوهر القضية وإلى الأسباب الحقيقية وراء هذه القضايا والأحداث الخطيرة. وإن أي جهد مهما بذل أو أي عمل مهما كان تجاه إصلاح الأوضاع دون معرفة هذه القوى والحد منها والتنبؤ لأفعالها ما هو إلا مراهق للإمكانيات وضياح للوقت وازدياد الأمور سوءاً وتعقيداً، وإن نظرة تأمل صادقة إلى ما يجري في الساحة كقيلة يكشف ما يحدث من أعمال خطيرة وجرائم جسيمة بحق الوطن والأمة.

وإن نظرة أخرى أمينة ومخلصة لهذه القضايا والأحداث وفحصها فحصاً حقيقياً وأميناً سوف توضح حقيقة ما يجري وتكشف بكل وضوح أولئك المترصين والمتأمرين من خلف الكواليس وتكشف أعوانهم وعملائهم المتدثرين والمتزلمين بانواب السلطة لغرض الإساءة للسلطة في كثير من المواقع الحيوية والحساسة ومراكز صنع القرار وهم الأشد خطراً لأنهم ينشرون النظام من الداخل ولا يبتغون كشفهم أو معرفتهم أي دليل فاعلمهم تدل عليهم، وإلا ماذا يسمى عدم الاهتمام واللامبالاة من قبل هؤلاء المسؤولين لكثير من القضايا والاختلالات وهي من صميم أعمالهم؟

وماذا يسمى هدرهم للمال عبر المشاريع الوهمية ومعالجاتهم الخاطئة، وماذا يسمى تكلم الحلول الترتيبية التي يقدمونها دون أية أمانة أو إخلاص تجاه كثير من القضايا والمسؤوليات والتي سرعان ما تعود أكثر خطورة وأشد ضرراً.

وماذا يسمى انصرافهم إلى مصالحهم الشخصية وغاياتهم الضيقة دون أدنى اهتمام بقضايا الوطن والمواطن الأساسية والضرورية.. وماذا يسمى محاربتهم وأحباطهم للعناصر الجيدة والفاعلة والحق الأبيهم، وماذا يعني قتلهم للروح المعنوية لكثير من الشباب الذين عملوا ويعملون لصالح الوطن والقيادة السياسية في كثير من المراحل والاستحقاقات السابقة، وماذا يعني معاقبة الشخصيات الصادقة والمخلصة على مواقفها المشرفة مع القيادة السياسية..

كم أتمنى أن تسالوا عن أناس عرفناهم وتعرفونهم ويعرفهم الجميع بوفائهم وإخلاصهم ونشاطهم وحبهم للوطن ولفخامة الأخ الرئيس يحفظه الله تعالى، أين هم؟.. وأين وابن.. كثيرة هي الوقائع والشواهد والأدلة الدامغة التي تؤكد سعيهم إلى تعميق وتوسيع سياسة التكريه بالقيادة السياسية من خلال تازيم الوضع الاقتصادي ومحاربة وإحباط الكثير من الشخصيات الوطنية والوفية لحساب أعداء الوطن والثورة والوحدة وتحت غطاء السلطة وذلك لإلصاق التهمة بالنظام وزيادة الهوة بين الشعب وقيادته ولقتل روح العمل والمبادرة ومجرد التفكير في تحسين الوضع القائم. كم أتمنى أن تسالوا عن أناس عرفناهم وتعرفونهم ويعرفهم الجميع بوفائهم وإخلاصهم ونشاطهم وحبهم للوطن ولفخامة الأخ الرئيس يحفظه الله تعالى، أين هم؟.. وأين وابن.. كثيرة هي الوقائع والشواهد والأدلة الدامغة التي تؤكد سعيهم إلى تعميق وتوسيع سياسة التكريه بالقيادة السياسية من خلال تازيم الوضع الاقتصادي ومحاربة وإحباط الكثير من الشخصيات الوطنية والوفية لحساب أعداء الوطن والثورة والوحدة وتحت غطاء السلطة وذلك لإلصاق التهمة بالنظام وزيادة الهوة بين الشعب وقيادته ولقتل روح العمل والمبادرة ومجرد التفكير في تحسين الوضع القائم.

تعزير علاقة الحوار

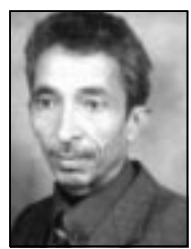
فؤاد الحراري

مقارنة مع العصور والعهود التي مرت في تاريخ الإسلام يتميز عصرنا الحاضر بأنه الأفضل والأكثر إيجابية على صعيد العلاقات بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، ولا يعني هذا أننا وصلنا إلى الصالة التي ترضي طموح كل غيور إلا أنه ما لا يدرك كله لا يترك جله.. وكل مسلم بات اليوم بحمد الله بأن الشروح الكبيرة في العلاقات بين أتباع المذاهب الإسلامية والتي كانت وليدة التباعد غير المبرر بدأت تضيق مساحتها نتيجة نوعي العلماء والمفكرين الساعين إلى طي صفحات الماضي وما رافقها من ممارسات مؤلمة بعيدة عن الحق وساحة الإسلام وخصوصاً في بلدنا اليمن، فقد كان لخطاب رئيس الجمهورية الأثر الكبير ودوره الإيجابي عندما دعا للحوار بين التيارات الفكرية وذلك صيانة للدين وحفاظاً على وحدة الأمة لتتقيد متماسكة الجسم، وأرساء للعلاقات الوطيدة بين الأطراف المسلمة على قاعدة الحوار والانفتاح والتعاون وقبول كل طرف بالطرف الآخر واحترام فتاعته وعدم مصادرة حريته، وإلغاء كل أسباب الفقرة والتفكك ورعاية كل ما يفيق وشائج الصلة بين الأفراد والمجتمعات في بمن الحكمة والإيمان وفي كل أرجاء العالم الإسلامي وتعزيز دور الحوار المؤطر بسياجه الأخلاقي ليكون المركز للتواصل السلمي والمثمر بين مختلف التيارات الفكرية، وينتج هذا إرساء القيم المشتركة وتتضاءل معه مساحة العنف والإرهاب وصولاً بالمسائل المختلفة إلى صيغة متفقة، ويبقى الاختلاف في إطار التوازن لايسبى إلى القيم المشتركة ويضمن للجميع سلامة دينهم ودمائهم وأعراضهم ويضمن الأمن والاستقرار للبلاد والعباد.

ولقد لمسنا جميعاً دور الحوار الذي أجراه القاضي/ حمود الهتار مع بعض الأطراف وكيف استطاع تغيير بعض المفاهيم الخاطئة التي يرفضها الإسلام من ممارسة العنف والإرهاب والتطرف وذلك من خلال الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة فأعطى ثماره الطيبة، فالإسلام دين أمن واستقرار لا دين عنف وإرهاب ويدعو إلى التعايش بين الشعوب بأمن وسلام دون النظر إلى عقيدتهم كما ورد في قوله تعالى (يا أيها الناس ادخلوا في السلم كافة).. وقوله تعالى (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)، الحجرات، الآية (١٣)، والجعل في الآية جعل تكويني فأوجد في الناس قابلية الاختلاف والتنوع في الثقافة والمعرفة، فمن خلال علاقاتنا بالآخرين يمكن تبادل التجارب والخبرات الحياتية والعلمية على أن يبقى لكل أمة تجربتها الخاصة وثقافتها التي تعكس بيئتها وتاريخها بشكل لا يتعارض مع ضوابط الشريعة، وكما أن الإسلام يبرع خصوصيات البيانات وطوقسهم مع تلازم العدل واحترام الخصوصية الدينية والعقائدية والإقرار بالتعايش مع البيانات الأخرى، كما ورد في قوله سبحانه وتعالى (وقل أمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم، الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم والله المصير)، الشورى، الآية (١٥). فكيف الحال بين أمة التوحيد.. وصديق الله القائل (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)، الأنبياء، الآية (١٠٧).

النهوض المادي إلى عسروض والروحي إلى استبحاحي؟ «حيث أصدرت ما يسمى بالدولة الوطنية» المستوطنة فكراً وسياسة» يومها القوانين الأولى، وهي ذات أهمية اقتصادية- حسب مناصب الحزب والدولة» من شأنها البدء بعملية التصنيع في ظروف البلاد المتسمة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الدولة «الدولة» قد اتخذت القوانين التي تكفل التطور الصناعي ويأتي في مقدمتها قانون التأميم رقم (٣٧) بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦٩م والذي قضى بتأمين الشركات الأجنبية «البرجوازية المحلية» المرططة بها وتأسيس قطاع الدولة، وتلاه صدور قانون الإصلاح الزراعي (الثاني) رقم (٢٧) لعام ١٩٧٠م وتم صدور قانون تنظيم الصناعة وتشجيع الاستثمار الصناعي رقم (٢٣) لعام ١٩٧١م وأيضاً قانون تنظيم التجارة الخارجية رقم (٢١) لعام ١٩٧١م، وكان قبله قد صدر قانون في الأول من سبتمبر ١٩٦٩م وبموجبه ألغى الاستيراد المقتوح، وكل هذه الإجراءات وغيرها هدفت- حسب المستغلين للمستهدفين بها- إلى تحرير الاقتصاد الوطني من (التبعية) للسوق الرأسمالي وتحويله من اقتصاد خدمي إلى اقتصاد صناعي زراعي.. ولما كان النظام الداخلي للحزب يومها يمتدح على «أن خصوصيات واقع الثورة اليمنية»، لكن الأرقام تقول بعكس ذلك، فالاستيراد على سبيل المثال «المفتوح» الذي ألغى بقانون في الأول من سبتمبر ١٩٦٩م طبقاً للأرقام تؤكد أن «دولة الحزب» استوردت في عام ٧٩م ومن الدول الاشتراكية سلعا بنسبة ٣٤٪ بينما بلغت نسبة الاستيراد من السوق الرأسمالية العالية «الاستغلائية النزع» حوالي ٦٠٪، لترتفع هذه النسبة الأخيرة إلى ٦١٪ في عام ٨٥م وتنخفض بواقع واحد من نسبة استيراد السلع من البلدان الاشتراكية «الحميمة» في عام ٨٥م وتثبت عند حد ٢٣٪، علماً بأن قانون التأميم رقم (٣٧) الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦٩م تم تطبيقه بعد ٥ سنوات بأثر «غير رجعي» بعد انخفاض حجم التصدير وإعادة التصدير إلى أقل من النصف وشركة (بي. بي) المصفاة وتمولجاً، فبينما بلغت ميزانية عائدات التصدير ويملاين الدنانير (٦١) هبطت بالتدريج لتصل في عام ٧٩م إلى حوالي (١٤) حتى تصاعد الهبوط في عام ٨٥م ليصل إلى حوالي (٩) ملايين دينار، في حين وبالمقابل بلغت حجم الواردات عام ٨٣م مثلاً حوالي (٦٨٣,٦) بالمليون دينار ما جعل نسبة العجز في الميزان التجاري لليمن المركزة للديمقراطية في عام ٨٣م ويملاين الدنانير حوالي (٣٨٣,٣)، الأمر الذي ترتب عليه تصاعد حجم القروض الخارجية من البلدان الاشتراكية ويملاين الدنانير— (٢٢٦,٥) ومن البلدان الرأسمالية ومنظماتها الدولية (١١٠,٥) ثم من البلدان والصناديق العربية (١٨٢,٠).. ومن ذلك نلاحظ أن القروض الرأسمالية (المقدمة من بلدان السوق الرأسمالية «الإمبريالية» سابقاً) وصناديقها ومنظماتها الدولية والأقليمية) بلغ ٥٦,٥٪ من إجمالي القروض الخارجية وهو مؤشر إلى تزايد التبعية الاقتصادية المالية بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، مثل يومها أحد العوامل المعيقة للتطور الاقتصادي، لسبب واحد وبسيط، يكمن في أن هذه أو تلك القروض تم تقديمها «لدولة الحزب» ليس من أجل بناء عناصر التراكم المادي الانتاجي لتطوير القاعدة الاقتصادية «التكتيكية» للبلاد، وإنما بهدف التخلخل الاقتصادي والسيطرة على الأوضاع الاقتصادية والمالية والتفدية يومها في اليمن «غير الديمقراطية ولا الشعبية المستحضرة للإرادة العامة من قبل المركزين لها وذلك تهيئاً للانحراف بالتوجيه بالانقلاب الاقتصادي، تماماً كما حدث في الاتحاد السوفييتي قبيل انهياره والحرب الباردة، فروسيا القيصرية حاولت خلق الصناعة السعالية التطور بالاعتماد على القروض الأجنبية، مما أدى إلى اغتصاب الرأسمال الأجنبي لفرع الاقتصاد الرئيسية وازدياد التبعية «الثقلية» للاحتكارات الأجنبية وفي نهاية الأمر لا إلى التغلب على تخلف البلاد الاقتصادي المعني بل إلى تفاقه.

وأخيراً فقول من يعلم ولا يعلم ويعلم أنه يعلم ويكابر من قول المتجاهل لما يعلم على عدم التعلم من دروس التاريخ ألف بلاء الأعمال السالفة، بأن الزيادة في الأخذ بسياسات التجهيل والتزييف للوعي من قبل من قبل لم يكونوا يفكرون بعقل الوظيف والفاقدين لمصالحهم بأن من كان يغلب أصوات أقلية القلة والمتسلطة على عناصر الثورة والقوة والسلطة والنفوذ على أصوات السواد الأعظم من شعبنا يومها في تلك المحافظات: ماذا تبقى لكم اليوم غير تعميكم الصوتي المتباكي على حليب الكرملين ودجاج اميرال الفرنسية.. ورغم ذلك تقول «سلام مربع للدكتور ياسين سعيد نعمان».



عبد العزيز الخشاب

وكان كل من يشذ عن تلك القاعدة يعتبر في عداد المارق الانتهازية والعمل الذليل، والمرشح للتصفية أو النفي من الأرض، وتجريده من كافة حقوق المواطنة، والقول يومها بعدم مشروعية علو أي صوت- دوني في نظر الحزب- على صوته المرتفع مستمد من توجه سيادي النزعة أساسه التلويح «بقرض» المرطبة بالمطرقة وتهميش وتغيب الإرادة العامة بسندان الدولة القهرية والقاهرة للشرائح المكونة والمعدمين المستغلين «بسكر الخين» والفلاحين غير الفلاحين، والتي ظلت يومها في قاموس الحزب

المشارك اشياء «مُشَيَّاة» لا تشكل في سياساته وبرامجه الاقتصادية سوى مصدر للجباية في مركب تكوين اجتماعي لم يحمر بعد رحيل المحتل الأجنبي من مخلفاته واستبداده بقدر ما قام الحزب بتضييق الخناق عليه وبالمكر بإحلال الاستبداد الأجنبي السالف باستبدال من طراز جديد لم يكن شعبنا يتوقع استبداده من قبل ناطقين «بالضاد» متمنطين بنظرية التضاد، كانوا قد شاركوا في مقاومة المحتل ثم فجأة وبعد رحيله لم يتبادلوا مع الراجل الأجنبي سوى المواقع ليشروع في مقاومة السواد الأعظم من أقدار المجتمع وقمع إرادته العامة، ما جعل الحزب يومها لايعاني فقط من عارضة الانقسام البيئي داخل تكويناته العليا والوسطية والقاعدية وإنما يجسد طروحاته وخطبه السياسية المهجنة وتوجهاته النظرية «غير الوجيه» بوقوعه في مطبات الجهل المعرفي وفي خندق الفاقد لخاصية الاقتدار على عملية المزاجية المنتجة بين القول النظري وتجلياته العيانية كفعل مفعول ومعزز بالدليل الرقي للموس على أرض الواقع ولا أدل على ذلك- قياساً بما أسلفنا الإشارة إليه والقول فيه- أن قضية الاحتلال نقبضها الاستقلال أما مركب تلك القضية ونقبضها لم يكن يتماشى ولايستقيم مع نظرية «التضاد» بعد أن جاءت محصلة القضية وفيها متجلية بإعادة إنتاج الاحتلال من داخل الداخل وبعناد سياسي محكوم بقاعدة «التكتيك» ومداميك «الثقفة» وثقافة مرجع الأمير المكيافيلي التنظير.

جسد الحزب آن ذاك لطروحاته وخطبه السيلسية المهجنة وتوجهاته النظرية غير الوجيهة

وتغيب إرادتها وخاصة بعد أن ثبت بالدليل القاطع أن ما قام به الحزب واتخذ من إجراءات تحاكي نظرياً لا علمياً ما قال به «لينين» في عام ١٩١٨م «بأن مركزة الأموال تتطلب أساساً الاستقرار الاقتصادي والسياسي وعدم تقلبات الظروف في مختلف مناحي الحياة التي تؤثر سلباً على تطور المجتمع والدولة والنظام» أفرزت أي تلك المركزة تدهوراً وتقلبات في مختلف مناحي الحياة لتؤثر بالسلب على تطويع المجتمع وخرزية الدولة، ليبادر تبعاً لذلك مؤسس الحزب الشهيد عبدالفتاح أسماعيل المغتال برصاص غادرة من قبل رفاقه ليقول بهذا الصدد: «... أدرك التنظيم السياسي المسألة الاقتصادية في وقت مبكر وحدد موقفاً ثابتاً بعد خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية، موقف قوامه أن الاستقلال السياسي للشعب لا يمكن اعتباره «استقلالاً مكملاً» بدون تحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة ونفوذ الشركات «الأجنبية» وانتهاج سياسة اقتصادية «مستقلة» تتيح للشعب تأميم الظروف الكفيلة بتحقيق النهوض المادي والروحي والتمتع بحياة معيشية متطورة، فضعوا خطاً تحت عبارات «استقلال مكملاً»، «تحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة ونفوذ الشركات الأجنبية»، «انتهاج سياسة اقتصادية مستقلة»، «النهوض المادي والروحي» حتى تستنجسوا وتكتشفوا الأسباب الخفية التي أودت بحياة مؤسس الحزب!! وإلى أي مدى تغايرت طروحاته، من استقلال سياسي إلى «استقلال وتبعية»، ومن تحرير الاقتصاد إلى «تحليل» ومن تحقيق

